المحاضرة رقم: ٠٣

ـ طرق وآليات التعامل مع المادة التاريخية

تتمثل إشكالية المنهج التاريخي في تسليط الضوء على نقد الوثائق لأن الأصل في التاريخ هو الاتهام وليس براءة الذمة، ولهذا وجب على المؤرخ تطبيق النقد التام على الوثيقة التي بين يديه للتعرف على أي جزء منها يمكن أن يوثق به؟ وما هو مقدار الصدق الذي يمكن قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به وإلى أي حد يمكن الاطمئنان إليه.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال عملية النقد والتمحيص بمختلف جوانب المعالجة العلمية للوثيقة التاريخية، التي تنطوي تحت عملية التقيد بقواعد خاصة تتصل بأصول ومراجع ومضامين المادة العلمية.

١- النقد الخارجي أو الظاهري:

يهدف إلى إثبات صحة الأصل للوثيقة والتأكد من صحتها وسلامتها من أي تحريف يكون قد طرأ عليها والتثبت من أنها على الحالة التي وضعها عليها صاحبها وهو نوعان:

أ- نقد التصحيح:

يهدف أساسا إلى إثبات صحة الوثيقة من المنظور التاريخي، ويعمل على إعادتها إلى حالتها الأصلية أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول، إذا كان قد طرأ عليها تغيير ما، وتكون النتائج التي يستخلصها في الغالب من هذه الاحتمالات سلبية في أساسها، لأنها تعتمد على التخمين والترجيح مادام النص الأصلي لم نتأكد من صحته بصفة مطلقة، ولهذا السبب فإن استخلاص الاحتمالات المطروحة نقديا يقوم بها المختصون في تحليل الوثائق ويستعين بهم الباحث المؤرخ لهذا الغرض. وهذه الاحتمالات ترتبط بـ:

- احتمال وجود صل الوثيقة، وفي هذه الحالة يتحتم على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة والتأكد من نسبتها لصاحبها وذلك بتطبيق قواعد نقد المصدر التي تتصل بفحص الورق والخط والحبر والأختام ونوعية الكلمات المستعملة، والتعرف على كاتب الوثيقة ومكانته وموقفه من الأحداث، وهذا ما يجعل الباحث في مهمة إثبات أصل الوثيقة المتصلة باختصاص علم الوثائق وعلوم اللغة وغيرها من العلوم والمعارف المساعدة على تحليل الوثيقة.

- احتمال فقدان الوثيقة الأصل وعدم توفر إلا نسخة وحيدة عن الأصل، يحتمل أن تكون بها أخطاء وأغلاط وقعت نتيجة النقل والاقتباس وهنا يلجأ الباحث إلى قواعد تخمينية تقريبية

لحصر التحويرات التي تكون قد طرأت على الوثيقة الأصلية المفقودة، سواء كانت هذه التحويرات أخطاء إدراك مثل عدم إتمام الجمل أو تحوير معناها للمعنى الإجمالي للوثيقة أو خطأ تحريف.
احتمال وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها، وفي هذه الحالة نقارن النسخ في ما بينها، ويعتمد على أقرب نص منها إلى الأصل باعتباره أقل خطأ وأقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة، مع الإقرار بأن النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يعوض النص الأصلي المفقود بأي حال من الأحوال. وتعتمد هذه المعطيات بدورها على الرواية الشفوية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة المصدر الشفوي ومواصفاته، بكونه رواية آحاد أو روايات متعددة للحادثة بما يخضعها للغربلة والتمحيص، إذ يربطها بزمانها ومكانها وما نتج عنها وكذا احتمال وجود روايات لحادثة واحدة مع مخالفة إحداها لذلك الإجماع وفيها ترجيح للكثرة على الإفراد.

ب- نقد المصدر:

يتوخى فيه الباحث الاحتراز مما قد يدخل على الوثيقة من إضافات أو تعديلات، وذلك بالتعرف على الجهة التي صدرت عنها الوثيقة، وعلى مؤلفها وزمن كتابتها أي تحديد مصدر الوثيقة من خلال التعرف على موقع كاتب الوثيقة من الأحداث بتحديد عصره وبيئته ومعارفه، لأن قيمة المعلومات عادة ما ترتبط بشخصية كاتبها ومكانته وكيفية فهمه للأحداث وتأثره بها ومدى انعكاس الظروف والأوضاع عليه.

وحتى يتحقق ذلك يجب على الباحث أن يتحقق من نوع الورق للتمكن من ضبط زمانها ومكانها إضافة إلى تحديد نوعية الخط والتوقيع والأختام التي تدلنا على تاريخ ومكان الوثيقة، إضافة إلى اللّغة والأسلوب ومعاني الكلمات التي تعكس روح العصر وأن يتبين موقف صاحب الوثيقة من الأحداث التي سجلها دون أن يهمل دلالة الألفاظ اللغوية والجغرافية والتاريخية لأنها توضح الصلة بين الوثيقة وصحبها، وبالتالي تؤكد أو تنفي صحتها وهكذا يتضح لنا أن النقد الخارجي أو الظاهري لا يهتم بنقد الوثيقة والمصدر، بل ينصب على ظاهر الوثيقة، لأنه يرمي إلى التأكد من صحتها واثبات نسبتها إلى صاحبها، ولهذا فإن الباحث إذا أهمل هذا الجانب الأساسي قد يعتمد على أصول مزورة تؤدي به لا محالة للوصول إلى نتائج لا تمت بصلة إلى الحقيقة التاريخية.

-النقد الباطني أو الداخلي:

يهدف إلى الوصول إلى ما يمكن قبوله من المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، وينصب على صلة المؤلف بالأحداث وموقفه منها، من خلال التعرف على حالته النفسية والغرض من تسجيله لهذه الأحداث، وهل هو مقتنع بما كتبه أو أنه سجله تحت تأثير عامل محدد أو لسبب طارئ الأمر الذي يجعل النقد الباطني عملية صعبة ومحرجة قد تمارسها باتفاق إلا الصفوة من الباحثين ذوي المقدرة على تقصي الحقائق. كما يهتم النقد الباطني أيضا بأمانة المؤلف ودقة معلوماته ونظرته للأحداث وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ- النقد الباطني الإيجابي:

يهدف الباحث فيه إلى إدراك أصالة النص والتحقق من ثبوتها ومعرفة المدلول الحقيقي له أو تحديد المعاني الخفية فيه من خلال تحديد المعنى الحرفي للألفاظ والإحاطة بمدلولاتها واختلاف معانيها وتطور لغتها حسب شروط المكان والزمان ومستوى ثقافة ومعارف العصر الذي تعود إليه.

يتطلب النقد الباطني تحليلا شاملا في العملية اللّغوية والتاريخية والجغرافية لألفاظ الوثيقة، وهذا ما يضطر الباحث للالتجاء عند الضرورة إلى العلوم المساعدة، كما يجب معرفة مادة اللّغة في الفترة التي يرجع إليها النص من حيث نوعية المفردات ومواصفات الأسلوب وطريقة الكتابة، إذ يجد الباحث نفسه مرتبطا بالفيلولوجيا وعلم اللغة والمعجميات وعلم الأسماء والجغرافيا والكرونولوجيا، لكون هذه العلوم تعرفه على دلالات الألفاظ وضبط أسماء المدن والمواقع والأحداث والوقائع والتأكد من التاريخ الذي تعود إليه أو ترتبط به.

ب- النقد الباطني السلبي:

يرتكز على ظروف كتابة المؤلف لنصه التاريخي لضبط أقواله واثبات صحتها ومطابقتها للأصل، بهدف التعرف على الحقائق ومدى دقتها ومطابقتها للحقيقة التاريخية التي ننشدها ولا يأتي ذلك إلا بالتثبت من صدق المؤلف وإخلاصه وعدم انخداعه أو وقوعه في الخطأ.

-تحليل شخصية المؤلف أو صاحب الوثيقة.

-معرفة موقف صاحب النص من الأحداث ومدى نزاهته وأمانته في نقل الخبر واثبات الحادثة، وفق ما يلي:

-هل كان صاحب النص يحصل على منفعة علمية أو مادية فيقدم معلومات غير صحيحة.

-هل كان صاحب النص في موقف أرغمه على الكذب.

-هل انساق صاحب الوثيقة وراء غرور فردي أو توجه جماعي بغية التمجيد والفخر.

-هل حاول صاحب النص التملق للجمهور بحيل أدبية، فابتعد عن الواقع تجميلا وتشويها.

والهدف من كل هذه الأسئلة هو التعرف على مدى أمانة صاحب الوثيقة ودقة معلوماته، هذه الأمانة والدقة التي يتحكم فيها إيمان المؤلف أو صاحب النص بالحقيقة التي سجلها، ومدى إحاطته بالحقيقة التي أوردها.

وهذا كله يوجب الإفراط في الشك والاحتراز من تحميل الوثيقة أكثر من معناها الظاهر، ولهذا يتوخى من خلال النقد الباطني السلبي التعرف على الغرض الذي من أجله كتبت الوثيقة سواء كانت في شكل سجلات إدارية أو مذكرات شخصية أو تقارير إعلامية. مع العلم أن هذه الأصناف من الوثائق بعضها وضع من اجل الدعاية، بما يوجب الباحث الاعتماد على محتويات مجردة في الوثيقة بعيدة عن الزخرف وتحوير الحقيقة، لتزيد ثقتنا بها إضافة إلى مستوى ثقافة الكاتب وخبرته واطلاعه على الأحداث وفق ما يبعث الاطمئنان للوثيقة.